



# الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية



بروكسل 2006/3/27

## توصية

الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

تم تبنيتها بناء على مشروع التوصية للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم

مقدمة: من رئيس اللجنة د. هاشم الدباس

## الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة

- بناء على التوصية المتبناة في الرباط بتاريخ 20 تشرين الثاني 2005م.
- بناء على اجتماع اللجنة المنعقد في 30 كانون الثاني 2006م في لشبونة.

### حول التعليم :

- 1- تعتبر أن نسبة الأمية في البلدان في الجنوب عائق يحول دون التطور في المنطقة، وتؤمن أن تحسين أنظمة التعليم والتدريب ينبغي أن يكون أولوية وشرطاً لازماً لتحقيق التطور الاقتصادي في المنطقة، وينبغي من أجل تحقيق ذلك توسيع قاعدة التعليم الأساسي وزيادة عدد مدارس التعليم المتوسط والعالي.
- 2- تحث الدول الأعضاء على إنشاء البرامج التي لها دور فعال في دعم المناطق الاقتصادية الفقيرة للوصول إلى التعليم الثانوي والجامعي وبالأخص للنساء اللواتي تأتي من خلفية اقتصادية فقيرة.
- 3- تؤكد على ضرورة إعادة النظر في مضمون كثير من المناهج التعليمية في الدول الأوروبية ومتوسطة التي تتضمن كثيراً من الصور والإيحاءات المتحيزة والمشوهة عن بعض الأطراف الشركاء، مما يكرس مناخ العداة والكراهية فيما بينها ويحول دون إحراز تقدم ملموس على صعيد العلاقات السلمية بين دول الشركاء الأوروبية ومتوسطين.
- 4- تؤكد على أهمية تبادل البرامج للطلاب المتدربين والعاملين إذ أن ذلك يضاعف من فرص اكتساب المعرفة ، وتدعو إلى دعم برامج ERASMUS MUNDUS وTEMPUS القائمة، وتعميمها لمستوى التعليم الثانوي، وتحث الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأوروبية ومتوسطة على دعم برامج التبادل على المستوى التعليمي والإرشادي لمعلمي الثانوية وأساتذة الجامعات ، وتؤكد على أهمية التبادل على المستوى الأكاديمي وكذلك بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية.
- 5- تصر على ضرورة الحاجة للالتزام مستمر من قبل الشركاء الأوروبيين لتوفير المساعدة المادية والفنية الضرورية من أجل إصلاح وتطوير النظام التعليمي في بلدان حوض المتوسط.
- 6- تصر على أهمية التعليم وتدعو برلمانات المنطقة الأوروبية ومتوسطة مع البرلمان الأوروبي إلى تقييم البرامج التعليمية الممولة من قبل الـ MEDA.
- 7- تصر على ضرورة تطوير شبكة التعاون البرلماني ما بين دول المنطقة الأوروبية ومتوسطة من أجل الوصول لتناغم مع البرامج التعليمية وتدعو أيضاً لإنشاء شبكة إقليمية للمنظمات الشبابية من أجل الوصول والارتقاء بالقيم الوطنية والدولية الهادفة لتحقيق السلام، العدالة، المساواة واحترام القانون.
- 8- تؤكد على ضرورة إيجاد سبل لتقوية التعاون ما بين القطاع الخاص والقطاع العام لرفع الكفاءات البشرية العاملة في مجالات التعليم.

9- تقترح دراسة إمكانية إشراك دول الجنوب الشريكة في الإجراءات المشمولة في إطار البرنامج السابع للأبحاث وتطوير التكنولوجيا.

10- تأخذ بعين الاعتبار البدء في إنشاء صندوق اورومتوسطي للبحث العلمي، يضمن أن تكون الدراسة مشتركة بين جامعات البلدان الأورومتوسطية، على أن كون هدف الصندوق دعم الباحثين في الجنوب، وتحسين ظروف عملهم وتطوير كفاءة وأداء الجامعات، بالإضافة لتنشيط التبادل الثقافي بين كل جامعات المنطقة المتوسطة.

### حول الاستقرار الاجتماعي والحقوق الاجتماعية:

11- تعتبر أن العمل وتساوي الفرص في الحصول على عامل مهم بين الاستقرار الاجتماعي والتطور الاقتصادي للرجال كما هو للنساء، وتحث الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية على وضع الحقوق الاجتماعية للنساء في دساتير بلدانهم الوطنية.

12- تؤكد على ضرورة دعم دول الجنوب من أجل تحقيق النمو الاجتماعي ، والعمل على سد الفجوة بين الشمال والجنوب والحد من الفقر والحرمان الاجتماعي في بلدان الجنوب. وتدعو لإعداد وإعلان صيغة حوض متوسطية لأهداف الألفية للتنمية وتدعو المفوضية الأوروبية لزيادة الدعم المادي لشعوب حوض المتوسط والذين يعانون من مشاكل التخلف.

13- تشجع الدول الأعضاء لتطبيق قواعد الحاكمة الرشيدة وتدعو دول الشمال لتوفير المساعدة الفنية للدول التي تحتاج ذلك ، للوصول لهذا الهدف.

14- توصي على أنه من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وخلق وظائف في منطقة جنوب حوض المتوسط إيلاء تركيز أكبر على الإصلاحات والوسائل الضرورية لجلب الاستثمار الأوروبي في المنطقة بما في ذلك تعزيز التعاون الصناعي بين ضفتي حوض المتوسط.

15- تدعو إلى احترام كامل لجوهر القوانين العمالية والحقوق الاجتماعية الأساسية كجزء من القيم المشتركة التي تقوم على أساسها الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية ، وتحث كل الشركاء المعنيين على الاندماج في خطط العمل وتحث الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية لتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية مع الاحترام الكامل لحقوق المرأة والطفل.

16- تدعو لزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للدول الجنوبية الأقل تقدماً الواقعة على شاطئ حوض المتوسط تطبيقاً لبرامج ميديا 1 وميديا 2 من أجل مساعدة هذه البلدان على تحمل أعباء عملية التنمية وتحديث صناعاتها وتقديم تكنولوجيات متطورة.

17- تدرك استقلالية سياسة التأشيرات لدول الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وتؤمن أن حرية التنقل للعاملين جانب أساسي للتطور الاقتصادي ولتعزيز الروابط بين المجتمعات على طرفي حوض المتوسط ؛ ويجب تشجيع حرية تنقل العاملين خصوصاً للذين يلبون حاجات الشراكة الأورومتوسطية. وتؤمن أن

الصعوبات التي يواجهها مواطنو دول جنوب حوض المتوسط في الحصول على التأشيرات لدخول الدول الأوروبية، يخلق عجزا وإحباطا بين الناشطين الاجتماعيين مما يسبب انقطاعا دراماتيكيًا للحوار والتبادل الثقافي الاجتماعي. لذلك تؤكد اللجنة على ضرورة تعزيز التعاون القائم ضمن إطار اتفاقيات التعاون والترابط لضمان تنقل العاملين.

18- تدعو إلى بذل الجهود في بلدان حوض المتوسط لدعم القطاع الخاص الذي أصبح دوره هامًا في مكافحة البطالة نسبة لفرص العمل التي يوفرها، وبالتالي مساهمته في ضمان الاستقرار الاجتماعي.

19- تؤمن بضرورة فتح حوار اجتماعي حول التوظيف والسياسات الاجتماعية من أجل تحليل وتقييم الأوضاع لتحديد التحديات الرئيسية للتنافس والسياسات المتعلقة بمكافحة الفقر، التوظيف، الحوار الاجتماعي وظروف العمل والحماية الاجتماعية.

20- تعتبر أن الشؤون الاجتماعية موضوعًا حساسًا في الدول الأوروبية، وفي هذا السياق فعلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم أن تعمل مع البرلمانات الوطنية ومع اللجان ذات الصلة في البرلمانات المختلفة حول هذا الموضوع لتحديد أولويات ملفات العام القادم وذلك حتى يصار إلى تجذير الخطوط الأساسية في الحوارات المستقبلية.

## حول الطاقة:

21- تؤكد على أهمية إيجاد صيغة تعاون بين الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأوروبية، فيما يتعلق بموارد الطاقة. وتدعو كافة الدول الأعضاء لدعم استخدام الطاقة بفاعلية، والتوفير في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة والتعاون في هذه الحقول. كما يجب أن يكون التعاون في الدراسات والأبحاث والمشاريع لإيجاد بدائل للطاقة وخصوصًا أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير مباشر على مدى التنمية الاقتصادية وبالتالي على مستويات المعيشة في دول الشراكة.

22- تدرك بان اعتماد معظم الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأوروبية على مصادر الطاقة الخارجية هي في تزايد مستمر وان الطلب المتزايد على موارد الطاقة الخارجية يضع عبئًا إضافيًا في طريق الموارد الموجودة. وتدعو لتطوير طرق جديدة، لإمكانية التأثير مستقبلاً على وفرة وأسعار الموارد.

23- ترحب بالجهود التي تعمل على إنشاء سوق طاقة أوروبية، مثل تلك المشاريع الإقليمية-الفرعية التي تتم متابعتها لتيسير الاندماج التدريجي ما بين أسواق الكهرباء في دول المشرق العربي ودول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي. وأسواق الغاز في منطقة المشرق ومشاريع الطاقة وخصوصًا الطاقة المتجددة والتي تحظى باهتمام دول المنطقة.

24- ترحب اللجنة بالتقليد الذي ينتهجه البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) في تمويل المشاريع لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتشجيع الاستخدام الفعال للطاقة

والتسهيلات الاستثمارية من قبل مرفق الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية (FEMIP) ومن قبل مصادر MEDA والتي سعت بشكل ملحوظ من خلال إنشاء وحدات إدارة المشاريع إلى تقوية القدرة المؤسسية للمروجين وتعميق أثر المشاريع.

25- تطلب اللجنة من كل الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية دعم مبادئ سياسات الطاقة المقررة في اجتماع منتدى الطاقة في نيسان 2003 والمؤتمر الوزاري لمنتدى الطاقة الأوروبي في أينا 2003، وفي روما 2004.

26- تحت الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية والاتحاد الأوروبي لأخذ خطوة للأمام من خلال برامج (MEDA) لتعزيز توفير مصادر الطاقة المتجددة وتحديد الطاقة الشمسية وفعالية الطاقة، ودعم عملية كويتو، وتعزيز فعالية إدارة الطلب على الطاقة وتناغم المقاييس والقواعد والأنظمة المعلوماتية والإحصائية المستخدمة في قطاع الطاقة في الدول الواقعة على جنوب شاطئ حوض المتوسط.

27- تدعو لضمان إمداد آمن للطاقة لتعزيز أمن وسلامة واستمرار إمدادات الطاقة الأوروبية المتوسطية والى تسهيل تمويل البنية التحتية للطاقة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، وتدعو لزيادة المساعدة الفنية الهادفة لتطوير سياسات الطاقة الأوروبية المتوسطية بالإضافة لتبني أجندة واعية لشراكة أوروبية المتوسطية للطاقة.

28- تدعو لإنشاء صندوق من أجل دعم الدول المتضررة من جراء ارتفاع أسعار النفط.

29- تدعو إلى أن تؤخذ المواضيع البيئية والمتعلقة بتضخم الطلب على الطاقة بعناية وبطريقة مرضية.

## حول التجارة الحرة:

30- تدعو الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسطية لوضع قواعد متناغمة للمنافسة والتجارة، مركزين على مناقشات المؤتمر الخامس لوزراء التجارة الأوروبية المتوسطية والذي عقد في مراكش 2006/3/24، وفيما يتعلق بتطبيق وإكمال منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بحلول عام 2010 وكيفية تعزيز التبادل التجاري بين دول الجنوب – الجنوب.

ترحب بحقيقة أن المفاوضات الرسمية بدأت ببروتوكول إضافي لما يتعلق بالاتفاقيات المرافقة لتحرير تجارة الخدمات والاستثمار والقرار المتخذ من قبل وزراء التجارة لبدء المفاوضات انسجاماً مع اتفاقيات التقييم والتي هي شرط لدول الشراكة لرفع صلاحتهم.

تدعو لتعميق تحرير تجارة الزراعة لاكتمال تحقيق منطقة تجارة حرة حقيقية بناء على مناقشات ونتائج منظمة التجارة العالمية.

- 31- تدعو المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي لتقييم الدراسة التي أجرتها جامعة مانشستر حول الأثر الاقتصادي والاجتماعي لإنشاء منطقة تجارة حرة بعام 2010.
- 32- تدعو إلى تعزيز التعاون ما بين الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية والمفوضية الأوروبية ورئاسة الاتحاد الأوروبي بكافة المجالات وخاصة المجالات الاقتصادية.
- 33- تدعو إلى تعزيز التعاون مع اللجنة الخاصة بشؤون المرأة والتي استحدثت في اجتماع الجمعية العامة في القاهرة حول دور المرأة في المجتمع والتنمية وخصوصا في النواحي الاقتصادية.
- 34- التأكيد على ضرورة استمرارية الدعم المالي لشعوب الدول الاورومتوسطيين الأعضاء في مجال التعليم والصحة وبناء البنية التحتية، الإشارة ودعم استمرارية الدعم المالي من الإتحاد الأوروبي إلى الشعب الفلسطيني.
- 35- تدعو لتعزيز الاتصال بين البرلمانين أعضاء اللجنة الاقتصادية ووزراء الخارجية لدول الشراكة الاورومتوسطية لوضع توصيات اللجنة موضع التنفيذ.
- 36- تطالب بتطوير التشريعات والآليات الخاصة بالاستثمار المباشر، مع وضع محفزات محددة لتوجيه الاستثمارات الخاصة، وتدعو دول الاتحاد الأوروبي لفتح أسواقها لمنتجات دول حوض المتوسط ، بناء على مبدأ حرية التجارة.
- 37- تعتبر أن التعاون البيئي يجب أن ينشئ بين دول الشراكة، مع الاهتمام بالبيئة المائية ضمن معايير تقييمه مشتركة ، ومراقبة كمية ونوعية المياه.
- 38- تطالب الشراكة تغطية مجالات جديدة كالشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الاورومتوسطية.
- 39- تؤكد على ضرورة إنشاء برنامج متناسق من اجل مواجهة الكوارث الطبيعية في المنطقة الأوروبية.
- 40- تؤكد على أهمية إسهام اتفاقيات الشراكة في تطوير الهياكل الإنتاجية والصناعية في دول حوض المتوسط.
- 41- تدعو الدول الأعضاء الاورومتوسطيين ، لتوفير التعويض المالي لقطاع الدواجن أو الزراعة في حال انتشار أنفلونزا الطيور عند الضرورة ، وخصوصا فيما يتعلق بارتفاع العدوى واثراش 5 ان 1 المميت، وذلك لتطبيق الإجراءات الوقائية الفعالة، ومقاييس الرقابة والطوارئ وذلك للسيطرة على انتشار أنفلونزا الطيور في المنطقة.
- 42- تدعو إلى استكمال الإجراءات للتصديق وتطبيق الاتفاقيات مع سوريا ضمن إطار الشراكة الأوروبية.